

ظاهرة تأنيث الفعل فيما رواه قالون عن نافع في بعض آي القرآن الكريم (دراسة وصفية تحليلية)

محمد المهدي عبد العالي

كلية اللغات - جامعة مصراتة

m.almahde@lt.misuratau.edu.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

الحمد لله الذي اقسام بالقلم، وعلم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين...
وبعد...

فهذا البحث يتحدث عما يتعلق بتوجيه رواية الإمام قالون عن نافع على مستوى النحو من كتب القراءات والتفسير، وقد خرجت الآيات التي رواها قالون عن نافع وحده أو كان معه غيره، مما جعل الباحث ما رواه قالون بمتزلة ما قرأه هو نفسه في نطاق القراء السبعة، وما لهذه القراءة من أهمية في القراءات القرآنية، وكان موضوع هذه الورقات: (ظاهرة تأنيث الفعل فيما رواه قالون عن نافع المدني في بعض آي القرآن الكريم) والتدليل على ذلك من كتب القراءات، والتفسير واللغة، كما أن هذه القراءة هي قراءتنا في بلادنا مما شجعني على هذا العمل المتواضع، والله وحده المسؤول أن ينفع بهذه الورقات.
الكلمات الدالة: (حجة، القرآن، قالون، القراءات، تأنيث).

THE PHENOMENON OF VERD FEMINIZATNION NAFL AL-MADANI TO
QALOON NARRATLON O THE HOLY QURA

Descriptive Ahalytical study

Abstract:

All praise be to Allah, who swore by the pen and taught man what he did not know, and may the prayers and peace be upon the one who is worldly wise and upon all his kinship, companions and all the followers up to the Day of Judgment...

Thereafter...

This research deals with the guidance related to Imam Nafi to Qaloon's narration at the grammar level by the books of recitations and interpretation. The verses narrated by Qaloon came out of Nafialone, or with others. This makes the researcher consider the narration of Qaloon the same as what he himself has read within the scope of the seven recitations. Due to the importance of this recitation compared to other Quranic recitations, the subject of this paper is about the phenomenon of verb feminization Nafi Al-Madanito Qaloon narration of the Holy Quran verses, presenting evidence from the books of recitations, interpretation and language. This recitation is also dominating in our country. This has encouraged me to do this work; may Allah make this paper useful.

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على البشير النذير المتزل عليه القرآن. وعلى آله، وأصحابه الطيبين الطاهرين الذين كانوا مشاعل هدى وترجمانا للقرآن. ثم أما بعد: فإننا نعلم جميعاً أن القرآن الكريم ولا يزال منبع ثراء للعلوم الإسلامية، والعربية فمنه انبثقت علوم كثيرة، منها علم القراءات وهو أكثر العلوم التصاقاً بالقرآن، بل وأشدها قرباً منه، ومن هذا المنطلق ازدادت عناية العلماء والدارسين بقضايا هذا العلم، وجعلوه مدار بحثهم ودراساتهم. فعلماء العربية بنوا عليه أصول علمهم، وقعدوا قواعدهم، واستنتجوا آراءهم منه، واستخدموه في أقيستهم، واستشهدواهم على صحة ما وضعوه، وقرروه من أصول وقواعد. الأمر الذي جعلني أكتب هذه الورقات المتواضعة، بالإضافة إلى أن هذه الرواية، هي المتداولة في بلادنا الحبيبة - ليبيا - وما لهذه الرواية من مصاحف مطبوعة متداولة بين أبناء المسلمين في جميع البلدان الإسلامية. وتعد رواية قالون عن نافع المدني، من الروايات المتواترة والمشهورة، والتي عُني بها القراء، وقد انبثقت من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي في تحليل ومعرفة رواية قالون، ومدى موافقتها للعربية الفصحى، وقد تبعت هذه الآيات، وألفاظ آيها، وسورها في بعض آي القرآن الكريم وفقاً للمصاحف المتداولة في بلادنا على رواية قالون عن نافع المدني.

وقد بينت، وخرجت، ووجهت هذه الآيات من مصادرها ميرزا شخصية الإمام قالون وآراءه، ومدى موافقة رواية قراءته للعربية، وقد كتبتُ عن المطالب الثلاثة الأولى بشيء من التوسط والاختصار، وقسمت البحث إلى مقدمة وخاتمة، وأربعة مطالب، ورتبت المطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: ترجمة الإمام قالون.

المطلب الثاني: تأنيث الفعل مع الفاعل وتذكيره.

المطلب الثالث: موجز في مقاييس القراءة الصحيحة.

المطلب الرابع: الجانب التطبيقي فيما رواه قالون بتأنيث الفعل في بعض آي القرآن - الكريم -.

الدراسات السابقة:

لم أعثر فيما وقفت عليه واطلعتُ في الشبكة المعلوماتية ما يتعلق بهذا الموضوع بالصورة التي كتبتُ؛ سوى بعض الجهود ممن كتبوا عن هذا الموضوع بصورة عامة متفرقة. وهي جهود فردية من بعض المجتهدين تفتقد أحيانا إلى أسماء أصحابها، كما تفتقد أحيانا إلى ذكر المصادر والمراجع ودقتها، وأغلبها مكتوبة على وُندز، والله أعلم. فمن هذا المنطلق كان لي شرف القيام بهذه الورقات بما أعاني عليه الله - سبحانه - وهو الموفق.

المطلب الأول: ترجمة الإمام قالون.

اسمه:

عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقى المدني مولى بني زهرة قارئ أهل المدينة ونحوهم. قيل إنه ربيب نافع وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها (جيد) ويُكنى بأبي موسى (الذهبي، 1404هـ، ص93)

"حدث أبو موسى قالون: كان نافع إذا قرأتُ عليه يعقد لي ثلاثين، ويقول لي: قالون! قالون - يعني (جيد) بالرومية وإنما كان يكلمه بذلك؛ لأن قالون أصله من الروم، وكان جدُّ جدِّه، عبد الله، وهو من سبي الروم أيام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقدم به من أسره وباعه، فاشتراه بعض الأنصار فأعتقه، فهو مولى الأنصار". (الحموي، ج1988، ص151، 16، ج8، ص151).

صفاته:

كان يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفّي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ، وقيل أنه كان لا يسمع شيئاً إلا قراءة القرآن، وقيل إن الصمم أصابه في آخر عمره بعد أن أخذت عنه القراءة، وفي هذا أقوال كثيرة. (الزركلي، 1986م، ج5، ص110).

شيوخه:

لم يزل يقرأ على نافع حتى مَهَرَ وَحَدِّقَ، وروى الحديث عن شيخه، وعن محمد بن جعفر بن أبي كثير، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعرض القرآن أيضاً على عيسى بن وردان الحذاء، وتبتل لإفراد القرآن والعربية. وطال عمره وبعُدَ صَبِيته. وقرأ على نافع: قراءة نافع وقراءة أبي جعفر، وعيسى بن وردان، ولازم قالون الإمام نافعاً ما يقرب من عشرين عاماً على انفراد. (البنّا، 1407هـ). (والراجحي 1982م، ص25).

تلاميذه:

قرأ عليه بَشْرٌ كثير منهم ولدأه: أحمد، وإبراهيم، ومنهم: أحمد بن يزيد الحلواني ومحمد بن هارون أبو نشيط، ومحمد بن صالح المصري، وسمع منه إسماعيل القاضي، وموسى ابن إسحاق الأنصاري القاضي، وأبو زرعة الرازي وإبراهيم بن ديزيل، ومحمد بن عبد الكريم القطري، وعثمان بن خرزاد الأنطاكي. (البدور الزاهرة، ص6)

وفاته:

توفي سنة عشرين ومائتين، وله نيف وثمانون سنة - رحمه الله -). (الأتاكي، د، ت) ويذكره الإمام الشاطبي في منظومته الشاطبية، إما بلقبه قالون، أو برمزه الباء ولم يذكره باسمه إلا مرة واحدة في المقدمة عندما قال:

26- وقالون عيسى..... (القاضي، د، ت، ص16)

المطلب الثاني: تأنيث الفعل مع الفاعل وتذكيره.

الحقيقة إن الفعل لا يذكر ولا يؤنث، ولكن تلحقه علامة التأنيث، أو يتجرد عنها بحسب نوع الفاعل، وإطلاق هذا اللفظ من قبيل المجاز؛ لأن الفاعل جزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن تكون علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة أن تتصل بالفاعل، وأن يطابق الفعل الفاعل في التذكير

والتأنيث، فالفاعل عندما يكون مؤنثا يؤنث الفعل معه، وعندما يكون مذكرا يذكر الفعل معه. نحو: (هبطت الطائرة، ثم نزل المسافرون).

وتأنيث الفعل وتذكيره يكون واجبا، وجائزا حسب قرب الفاعل ونوعه، وبعده عن الفعل.

أولا: يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في موضعين: —

1 — إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث متصلا بفعله مفردا، أو مثنى، أو جمعا بالألف والتاء.

(مؤنث سالم)، نحو: (قامت الهندات).

ومنه قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:34].

وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾. [النمل:17]

ونحو: (جاءت الفاطمتان) في المثنى،(وقامت المسلمات) في الجمع.(ابن عقيل 1409هـ، ج1، 432)

2 — أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا حقيقي التأنيث، أو مجازي التأنيث.

نحو: (حديجة ذهبت)، والتقدير: ذهبت هي، ونحو: (الشمس طلعت) والتقدير: طلعت أو تطلع. أي، (هي).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ (1) وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾. [الانشقاق:1,2]. وعلى هذا فوجوب

التأنيث مع الحقيقي من باب أولى. (الغلابي 1426هـ، ج2، 393).

ثانيا: يجوز تأنيث الفعل مع الفاعل في مواضع منها:

1- إذا كان الفاعل ظاهرا متصلا مجازي التأنيث، نحو: (طلعت الشمس، وطلع الشمس).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ [الأنفال:34]

والتأنيث أرحح لغلبة معنى التأنيث على الفاعل.(ابن هشام 2009م، ج2، ص94).

2- ومن ذلك اسم الجنس، واسم الجمع، والجمع، فهن بمعنى الجماعة، وهي مؤنث مجازي فجاز التأنيث كقوله

تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [ق:11]. و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات 13]

والتذكير نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام:65]. و﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف:29]

إلا أنه في جمعي التصحيح يجب التذكير، إذا كان الفاعل جمع سالما فتقول: (قام الزيدون)، وفي المؤنث يجب

التأنيث: (قامت الزينبات). خلافا للكوفيين فيهما، والفارسي في المؤنث. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ

الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [المتحنة:11]. وغيرها. (الغلابي، 1426هـ، ج2، ص359)

وقد ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت لاختصاص المؤنث به، وذهب البصريون إلى أن علامة التأنيث دخلت على الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، وحذفت عند بعض البصريين؛ لحملها على المعنى. والمسألة مفصلة في: (الإينصاف، 2005، ج2، ص269)

3- منها جواز التذكير والتأنيث، إذا كان الفاعل مؤنثا ظاهرا والفاعل جامدا نحو: (نعمتُ المرأةُ هند، ونعم المرأةُ هند)، (وبئست المرأةُ حمالة الحطب، وبئس المرأةُ هند). فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس. 4- منها جواز التأنيث إذا كان الفاعل مفصولا عن فعله بـ "إلا". كقولك (ما قام إلا دعد). والتذكير أرجح؛ لأن تقدير الكلام (ما قام أحد إلا دعد). فالفاعل في الحقيقة مذكر، ويجوز التأنيث على اعتبار ظاهر اللفظ. وقيل إن التأنيث خاص بالشعر: قاله الأخفش: والحقيقة أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة:

- فمنهم من جوز الإلحاق وعدم جوازه جائز بشرط أن يفصل بين الفعل وفاعله الحقيقي التأنيث (بالإلا) والأحسن الحذف للتاء، وهو رأي ابن مالك.

5- منها أن حذف التاء هنا واجب إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر: ما بقيت إلا الضلوع الجراشع فقد أدخل تاء التأنيث على الفعل؛ لأن الفاعل مؤنث مع فصله بـ (إلا) وهذا عند الجمهور لا يكون في غير الشعر، وهو مذهب الأخفش أيضا، وقد جوز ابن مالك ذلك في التتر، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبْحَةً﴾، وزعم الأخفش أن ذلك في الشعر فقط، وهو محجوج عليه بما ذكرنا. (ابن عقيل، 1409هـ، ج1، ص435)

6- ومنها جواز التأنيث والتذكير إذا فصل بين الفعل وفاعله بغير (إلا) نحو: (حضرت القاضي اليوم امرأة، ويجوز: حضر القاضي امرأة). والأول أفصح وهو الرأي؛ لكثرة الأدلة عليه. (الأشموني، 1993م، ج2، ص77،78).

7- ومنها جواز التأنيث والتذكير إذا كان الفاعل ملحقا بجمع المذكر أو المؤنث السالمين، نحو قولك: (جاء البنون، أو جاءت) و(وضعت أولات الحمل أو وضع)، ومن وجهي نظري فيه سعة في ذلك. (سيبويه، 1408هـ، ج2، ص49).

8- منها جواز التأنيث وذلك عندما يكون الفاعل جمع تكسير نحو: (جاءت الفواطم، أو جاء، أو الرجال)، ومثل أن يكون الفاعل ضميرا يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل، نحو: (الرجال جاءوا، أو جاءت) وإذا كان الفاعل ضميرا منفصلا لمؤنث، نحو: (إنما حضر هي، أو إنما حضرت هي) (الغلاييني 1426هـ، 2، ص363) والله أعلم
المطلب الثالث: موجز في مقاييس القراءة الصحيحة:

تعريف علم القراءات:

القراءات لغة: جمع قراءة، والقراءة مصدر قرأ يقرأ قراءةً وقرآنا، بمعنى تتبع الكلمات نظرا ونطقا. والقراءات اصطلاحا: هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله. والقراءة: هي الاختيار المنسوب لإمام من الأئمة العشرة / بكيفية القراءة للفظ القرآني على ما تلقاه مشافهة متصلا سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم. (ابن منظور ج1، ص133، 128).
الرواية: هي ما نسب لمن روى عن إمام من الأئمة العشرة من كيفية قراءته للفظ القرآني ز الوجه: هو ما كان يرجع إلى تخيير القارئ بأن يأتي بأي وجه من الوجوه الجائزة.

لقد أخذ العلماء الأعلام القراءة عن الصحابة والتابعين، وتصدروا للقراءة، وتلقاها عنهم أناس، وكثرت رواياتهم ورواقمهم، ولم يتركوا هذا العلم حتى وضعوا له ضوابط، وقواعد كما وضع علماء العلوم الأخرى ضوابط، كالتحوي، والتفسير، والفقه، وغيرها، حيث أنهم بهذه الضوابط التي ميزوا بها السقيم من الصحيح، والمتواتر من الشاذ. وهؤلاء العلماء هم من عُرفوا بالقراء العشرة، وروايتهم، وهي القراءات المتواترة، والتي جمعت مقاييس القراءة وشروطها التي اشترطوها لقبولها، واعتبارها قراءة صحيحة. وهي:

- 1- صحة السند: وهي أن يروي القراءة عدل ضابط عن مثله إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير شذوذ، ولا علة، وموثوقة من أئمة القراء، بحيث تكون مشهورة.
- 2- موافقة خط المصاحف العثمانية ولو احتمالا.
- 3- موافقة العربية ولو بوجه.

فمضى احتل ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة سواء كانت عن السبعة، أم عن من هو أكبر منهم.

هذا هو الصحيح وما أميل إليه. وهو عند أئمة التحقيق من السلف والخلف وعلى كل حال فمن أراد أن يستزيد بالتفصيل فليرجع إلى كتب القراءات، ومنها (النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي وإتحاف فضلاء البشر للبناء، وشرح طيبة النشر، للنويري، والقبس الجامع لقراءة نافع، لابن قابل)، وغيرها، فالمقام لا يسع بذكر تفاصيل ذلك كله. والله اعلم.

المطلب الرابع: ما رواه قالون بتأنيث الفعل:

1 - قوله تعالى: ﴿ تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ [الأعراف:161]، روى قالون عن نافع الفعل ﴿ تَغْفِرْ ﴾ بالتاء المضمومة و﴿ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ مهموزة مجموعة.

وحجة قالون: أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله، ومسند إلى مؤنث، ولهذا كان الفعل بالتاء، وهو أشد موافقة لما عليه في بداية الآية ﴿ وَإِذْ قِيلَ ﴾.

أما ﴿ خَطِيئَتَكُمْ ﴾، فهو جمع (خطيئة) وهو جمع سلامة، وهي مرفوعة بإسناد الفعل للمفعول به. ووافق ابن عامر بالتاء المضمومة وفي ﴿ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ على الوحدة (الإفراد)، فإن الخطيئة تجري مجرى المصدر، فتكون موحدة في موضع الجمع كسائر المصادر.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ تَغْفِرْ ﴾ بالنون، و﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ غير مهموز في وزن (قضايكم وعطاياكم). وحجته أن النون من تغفر؛ لأن الله - سبحانه - هو الغافر، وهو يقول تغفر كما يقول فعلنا. والراجح عندي: أن (خطاياكم) في موضع نصب بوقوع الفعل عليه وهي جمع تكسير، والمعنى لكثرة الخطايا الواقعة منهم؛ ولأن جمع التكسير أدل على الكثرة من السالم ومن الواحد إذ لا يقع الكثير في هذا. وقرأ ابن كثير والكوفيون ﴿ تَغْفِرْ ﴾ بالنون و﴿ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ مهموزة بكسر التاء فهي نصب - ﴿ تغفر ﴾، والتاء لجمع المؤنث، وهو جر في موضع نصب على الأصول. (الفارسي 1413هـ، ج2، ص559،558). والله أعلم.

2- قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ﴾ وقوله: ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةً ﴾ [الأنفال: 65،66].

روى قالون قوله: ﴿ تَكُنْ ﴾ بالتاء بالتأنيث في الآيتين .

وحجته في ذلك: أن التاء في الأولى؛ لتأنيث لفظ مائة؛ لأن لفظها مؤنث لأجل الهاء، فأنت الفعل المسند إلى المؤنث.

ووافقه في الآية الأولى ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب، وحجتهم في ذلك واحدة. (مكي، د، ت).

وقرأ الباقر بالباء في الجميع، وحجتهم؛ أن التأنيث غير حقيقي؛ ولوقوع الفصل بين الفعل والفاعل، وإذا وقع الفصل بينهما حسن ترك علامة التأنيث، وما يؤيد قولهم: هو أن المراد بالمائة (الرجال). (ابن خالويه، 1401هـ، ج2، ص278)

وقد ذكر البيهقي حجة أخرى لأبي عمرو، حيث قال: إن لما نعت المائة بصابرة المؤنثة، كان فعلها بلفظ التأنيث؛ لأن المذكر لا ينعت بالمؤنث.

وما أستحسنه وأرجحه: رأي أبي عمرو، وهو الأحسن لتأنيث لفظ المائة؛ ولأن أهل الحرمين عليه؛ وكذلك لتأكيد التأنيث في الثاني لتأنيث الصفة (صابرة). (الشيرازي، 1414هـ، ج2، ص583، 584). والله أعلم.

3- قوله الله تعالى: ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ {التوبة: 53}. روى قالون قوله ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ بالتاء؛ لأن الفعل مسند إلى جمع المؤنث السالم، هو قوله ﴿نَفَقَتُهُمْ﴾. جمع نفقة، وإن كان تأنيثه لفظياً، فهو في كل الأحوال مؤنث، وإنما أنت ليُعلم أن الفاعل مؤنث.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُقْبَلُ﴾، وحجتهما في ذلك: أن الفعل مسند إلى (النفقات) وهي جمع؛ ولأن تأنيثها غير حقيقي، والفعل مقدم، فلذلك يجوز تكبيره. (مكي، 1401هـ ج 1، ص503). والله أعلم.

4 - قوله تعالى: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَحِدٍ﴾ {الرعد: 3} روى قالون عن نافع قوله: ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء على التأنيث.

وحجة قالون ومن وافقه: أن التأنيث حملاً على الأشياء التي ذكرت، فكلها مؤنثة وما يُقوي قوله: أن بعدها قوله: ﴿بَعْضَهَا﴾ على التأنيث، ولم يقل (بعضه).

وهو على هذا أن الأشياء تسقى، وهذه الأشياء جمع، فهي مؤنثة، ألا ترى أن ما أسند إليه السقي جملة من الأشياء، فلا يجوز أن يعود الفعل إلى البعض دون البعض، بل يعود إلى الكل، وهذه الكل أشياء، فأنت حملاً عليها.

وقرا ابن عامر، وعاصم، ويعقوب: ﴿يُسْقَى﴾ بالياء.
وحجتهم: أنه لما ذكر الأشياء مما يصلح بالسقيا قال: (يُسْقَى) بمعنى أن ما ذكرناه، أو ما قصصناه، فذكر اللفظ حملا على المعنى.

وما أختاره الوجه الأول؛ لأن الجماعة عليه. (الجزري د، ت، ج2، ص297). والله أعلم
5 - قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةً﴾ [الكهف: 41]، وقوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: 103]، روى قالون عن نافع: (تكن، وتنفد) بالتاء.

وحجة قالون ومن وافقه: أن فاعل الفعل المؤنث، فأنت الفعل، والفاعل جمع مؤنث، بالألف والتاء، فكما لا يقال في: قام الحمدون، قامت الحمدون، فكذلك هنا.

وقرا حمزة، والكسائي: (يكن، وينفد) بالياء.
وحجتهم: أن الفعل متقدم، وتأنيث الفاعل غير حقيقي، و أيضا فصل بين الفعل وفاعله بالجار والمجرور، وهو قوله: (له)، فلذلك التذكير هو الرأي وما أراه؛ لأن الأكثر عليه ولأنه حمل على ظاهر اللفظ. (الدجوي، وقمحاوي، د، ت، ص65). والله أعلم.

6- قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِيهِمُ بَيِّنَةٌ﴾ [طه: 131]، روى قالون ﴿تَأْتِيهِمُ﴾ بالتاء.
وحجته ومن وافقه في ذلك: أن الفعل أنت لتأنيث البينة لفظا من حيث إلحاقها الهاء
وقرأ الباقر ﴿يَأْتِيهِمُ﴾ بالياء.
وحجتهم: أن ترك تأنيث (بينة) هو أن البينة والبيان واحد؛ ولأن تأنيث البينة غير حقيقي، وقيل: لأن المراد بالبينة القرآن، فذكر الفعل لهذا المعنى.

واختار ابن قتيبة: (التاء)؛ لإجماعهم على قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: 11]، فهي مثلها في الحائل بين الفعل والاسم الضمير. (ابن كثير، 1974م، ج2، ص183).

واختار أبو عبيدة: (الياء)؛ لأنه يؤثر التذكير للحائل بين الفعل واسمه.
واختار صاحب الكشاف: التذكير؛ لأن الأكثر عليه؛ ولأن تأنيث البينة غير حقيقي، وللتفريق بين المؤنث وفعله بضمير المفعولين. (الأخفش، 1405ه، ج2، ص31) والله أعلم

7 - قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ [النور: 24]، روى قالون قوله: ﴿تَشْهَدُ﴾ بالتاء.

وحجة قالون ومن وافقه: أنه أنث الفعل لتأنيث لفظ الجمع (ألسنة)، وألسنة جمع لسان على لغة من ذكر: (حمار، وأحمره)، وإذا جُمع على لغة من أنث قيل: (ألسن).

وقرأ حمزة والكسائي ﴿يَشْهَدُ﴾ بالياء.

وحجتهم: التفريق بين المؤنث وهو (ألسنة)، وبين فعلة؛ ولأن التأنيث غير حقيقي ولأن الفاعل جمع تكسير يجوز تذكره وتأنيثه، ولأن الواحد من الألسنة مذكر على ما ذكرنا آنفاً. (النحاس، 1985م، ج2، ص555) والله أعلم

8 - قوله تعالى: ﴿ تُجَبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتٌ ﴾ [القصص:56]، روى قالون قوله: ﴿ تُجَبِّي ﴾ بالتاء على التأنيث.

وحجته: أنه أنث الفعل لتأنيث الفاعل، وهو قوله: (ثمرات)؛ ولأنها جمع (ثمرة)

وقرأ الباقون: ﴿ يُجَبِّي ﴾ بالياء.

وحجتهم: أن الثمرات وإن كانت جمعاً لثمرة، فليس تأنيثها بحقيقي؛ لأنه تأنيث جمع، فيجوز فيه التذكير حملاً على الجمع، والتأنيث حملاً على الجماعة، وكذلك لفصله بالجار والمجرور وهو: (إليه)؛ ولأن معنى الثمرات هو: (الرزق)، فحمل على المعنى فذكر، وهذا فيه نظر وأثر: فهو الأولى بالأخذ؛ ولكثرة الأدلة عليه ومناسبة المعنى. (الأنصاري 1404هـ، ص454) والله أعلم

9 - قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الروم:55]، روى قالون قوله ﴿ تَنْفَعُ ﴾ بالتاء.

وذلك لتأنيث لفظ ﴿ الْمَعْدِرَةُ ﴾.

وقرأ الباقون: ﴿ يَنْفَعُ ﴾ بالياء حملاً على العذر، وهو مذكر؛ ولأن المعذرة والعذر سواء؛ وللتفريق بين

المؤنث وفعلة. (ابن الجوزي، د، ت، ج6، ص312) والله أعلم

10- قوله تعالى: ﴿ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِيهَا ﴾ [الأحزاب:30]

روى قالون عن نافع قوله: ﴿ تَعْمَلُ ﴾ بالتاء، و﴿ نُؤْتِيهَا ﴾ بالنون.

وحجته ومن وافقه: أنه حمل الفعل على معنى (من)؛ لأن من يُراد بها المؤنث وهو خطاب لنساء النبي

- صلى الله عليه وسلم -؛ ولأنه أتى بعد قوله تعالى: ﴿ مِنْكَ ﴾ الذي يدل على التأنيث.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿يَعْمَلُ﴾ بالياء، و﴿يُؤْتِيهَا﴾ بالياء، وحجتها أنها حملا للفعل الأول على تذكير لفظ (من)؛ لأن لفظة (من) مذكر، وحمل الثاني على الإخبار عن الله - عز وجل - لتقدم ذكره في قوله: ﴿لِلَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾.

وحجة من قرأ ﴿نَوَّحَهَا﴾ بالنون، أنه حملة على الإخبار عنه - سبحانه - ذكره عن نفسه بإعطائهم الأجر مرتين؛ ولتقدم ذكره، فهو خروج من خطاب إلى إخبار عن النفس. (الداني، 1401هـ، ص521).

وحجة من قرأ: ﴿يُؤْتِيهَا﴾ بالياء، أن الضمير راجع إلى الله - تعالى - والتقدير (يؤتها الله)، والاختيار عندي: (التاء)؛ لأن الأكثر عليه، وكذلك المعنى أوضح، وأبين. (الجزري 2000م، ص179). والله أعلم

11- قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةَ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: 35]. روى قالون عن نافع:

﴿تَكُونَ﴾ بالتاء.

وحجته ومن وافقه: أن فاعل الفعل مؤنث، فأنت الفعل لذلك، والمؤنث وإن لم يكن حقيقيا يحسن تأنيث فعله إيذانا بأن فاعله مؤنث.

وقرأ الكوفيون: ﴿يَكُونُ﴾ بالياء.

وحجتهم في ذلك: أن الفعل مسند إلى (الخيرة)، وهي فاعل مؤنث غير حقيقي التأنيث؛ لأنه مصدر، فذكر فعله لذلك، وللفضل بالجار والجرور، والخيرة بمعنى الاختيار

والاختيار الوجه الأول؛ لأنه على ظاهر اللفظ وهو الأولى. (ابن طالب، 1401هـ، ج2، ص199) والله أعلم.

12- قوله تعالى: ﴿تَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ [الدخان: 41]، روى قالون عن نافع قوله ﴿تَغْلِي﴾ بالتاء.

وحجته ومن وافقه: أنهم أنثوا الفعل حملا على تأنيث الشجرة، فجعلوا الغلي للشجرة فهي الفاعلة.

وقرأ ابن كثير، وحفص قوله: ﴿يَغْلِي﴾ بالياء.

وحجتها: أنها رداه إلى تذكير الطعام جعل الغلي له فهو الفاعل.

وأعتقد أن المعنى في القراءتين واحد، إذ أن الشجرة هي الطعام، فالطعام هو الشجرة، ولا يجوز حمل التذكير في يغلي على المهل؛ لأن المهل إنما ذكر للتشبيه، فليس هو الذي يغلي؛ ولأن الطعام يكون للحليب، وللماء

كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة 248].

- وقيل: أن القياس (التاء، والياء)؛ لأن الضمير يعود إلى الشجرة؛ لأنها هي المخبر عنها، وهو ما أراه وأؤكد. (ابن طالب، 1405هـ، ج2، ص264). والله أعلم
- 13- قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ [الأحقاف: 23]، روى قالون عن نافع: ﴿تَرَىٰ﴾ بالتاء المفتوحة، وقوله: ﴿مَسْكَنَهُمْ﴾ بالنصب.
- وحجته ومن وافقه: أن الفعل للمخاطب، (لا ترى أنت أيها المخاطب إلا مساكنهم)، وانتصب المساكن بـ (ترى) والمعنى لا ترى أنت شيئاً إلا مساكنهم.
- وقرأ عاصم، وحمزة، ويعقوب قوله: ﴿يُرَىٰ بِالْيَاءِ الْمَضْمُومَةِ، وَ﴿مَسْكَنَهُمْ﴾ بِالرَّفْعِ.
- وحجتهم في ذلك: أن الفعل مبني لما لم يُسمى فاعله، وهو مسند إلى المساكن وهي جمع مسكن، وإنما لم يُؤنث الفعل وإن كان مسند إلى جمع؛ لأن الكلام في هذا الباب محمول على المعنى، والمعنى: (لا يرى شيء إلا مساكنهم)، كما قالوا: (ما قام إلا هند، ولم يقولوا: (ما قامت إلا هند)؛ لأن المعنى: (ما قام أحد إلا هند)، وإحاقه علامة التأنيث في هذا ضعيف لما ذكرناه، والرؤية ههنا هي رؤية العين.
- والاختيار كما ذكرنا: (التاء)؛ لأن الأكثر عليه، وهو الأحسن. (الداني، 1408هـ، ص200). والله أعلم
- 14- قوله تعالى: ﴿لَا تَخْفَىٰ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: 16]، روى قالون عن نافع ﴿تَخْفَىٰ﴾ بالتاء. وحجته ومن وافقه: أن الخافية مؤنثة، وهو ظاهر اللفظ.
- وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿يَخْفَىٰ﴾ بالياء.
- وحجتهم: التفريق بين الفعل وبين المؤنث (منكم)؛ ولأنه تأنيث غير حقيقي ولأنه بمعنى (لا يخفى منكم خاف)، فخافية، وخاف سواء.
- والاختيار والمرجح عندي؛ لأن الأكثر عليه. (الفراء، د، ت، ج3، ص213، 212)، والله أعلم.
- 15- قوله تعالى: ﴿مِنْ مَنِيٍّ تُمْنَىٰ﴾ [القيامة: 35]، روى قالون عن نافع: ﴿تُمْنَىٰ﴾ بالتاء.
- وحجته ومن وافقه: أن التأنيث للنطفة؛ لأن قوله: (تمنى) على هذا صفة (نطفة)؛ لأنها هي التي اخبر الله - تعالى - عنها أن الإنسان خلق منها فالصفة بهذه أليق، إلا أن النطفة إذا وُصفت بأنها من (مني)، فصفة المنى راجعة إليها، وقد جاء وصف النطفة أيضاً بأنها تُمنى في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ مِنْ

نُطْفَةٌ إِذَا تُمْنِيَّ ﴿النجم: 44،45﴾، ومعنى تُمْنِي: (تُصَب)، يقال: أُمْنِي الرجل يُمْنِي إِمْنَاءً وَأَصْلُهُ مِنْ مِئِي، إِذَا قُدِّرَ، أَوْ بِمَعْنَى تُرَاقٍ فِي الرَّحِمِ (النحاس، 1408هـ، ج3، ص569) وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقُرَأَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ، وَابْنِ عَامِرٍ وَغَيْرِهِمَا: ﴿يُمْنِي﴾ بِالْيَاءِ.

وحجتهم: أنه محمول على (مئ) وصفة له، وتذكير الفعل المضارع (يمئ) إنما هو لأجل تذكير المئ، والصفة على هذا تتبع الموصوف وتتلوه ولا يحجز بينهما بشيء وهو ما أرجحه؛ لأنه أقوى. (الأنصاري، 1414هـ، ج8، ص83)، والله أعلم

هذا وما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان، فمئ ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء..... والله أعلم.

خاتمة:

وبعد هذه الجولة المتواضعة أختتم بحثي بما يلي:

- 1- أن قراءة رواية عن نافع من الروايات المتواترة .
- 2- أن رواة قالون يصفونه بأنه إمام في العربية كم فهمنا من ترجمته.
- 3- إن اختلاف القراءات، واختلاف وجوه إعرابها هو من باب التيسير على أمة الإسلام.
- 4- رواية قالون عن نافع قد وافقت مقاييس القراءة من حيث صحة السند، ومن حيث موافقتها للنحو العربي، ومن حيث موافقة خط المصاحف العثمانية.
- 5- اختلف علماء النحو في أن إلحاق تاء التأنيث وعدم إلحاقها جائز؛ إذا فصل بين الفعل وفاعله حقيقي التأنيث بـ (إلا).
- 6- إن الحركات الإعرابية لها أهمية كبيرة في إيضاح المعنى الذي كان السبب الرئيسي في أهمية القراءات، وصلتها بالعلوم المختلفة.

والله أعلم.

وصلى الله على أفضل من نطق بالقرآن، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

أولا القرآن الكريم:

– مصحف قالون عن نافع بالرسم العثماني على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني، طبع جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا.

ثانيا الكتب المطبوعة:

- البناء، أ. (1407هـ —) إتخاف فضلا البشر بالقراءات العشر، المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، تحقيق: شعبان محمد، عالم الكتب، بيروت، ط1.
- البغدادي، أ، (1400هـ) السبعة في القراءات ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ط3
- الراجحي، ت، (1982م) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، مطبعة فضالة المحمدية المغرب.
- النحاس، ج، (1408هـ) معاني القرآن، تحقيق: محمد الصابوني، مركز إحياء التراث، مكة
- ابن منظور، ج، (1955م) لسان العرب، دار صادر بيروت.
- النحاس، ج، (1405هـ) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط5.
- ابن كثير، ح، (1974م)، تفسير ابن كثير، تحقيق: عبد العزيز غنيم، و محمد عاشور، و محمد البناء طبعة دار الفكر بيروت
- الزركلي، خ، (1986م) الدار العلم للملايين، لبنان، ط7.
- الأخفش، س، (1405هـ) معاني القرآن، تحقيق: هدى قراة، مكتبة الخانجي القاهرة ط1.
- الأنصاري، ط، (1414هـ) العنوان في القراءات السبع، تحقيق: زهير زاهد، ط 4.
- أبو شامة، ع. إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوة، مكتبة مصطفى الباني الحلبي، مصر.
- ابن خالويه، ع، (1401هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال مكرم، ط 4.
- طلوع القاهرة مصر.
- ابن هشام، ع، 0 (2009م) أوضح المسالك، دار الطلائع.
- الأنباري، ع، (2005م) الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع.

- ابن زرعة، ع، (1422هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار النشر بيروت ط 2.
- الداني، ع، (1408هـ) الأحرف السبعة، تحقيق ك عبد المهيمن طحان، مكتبة مكة.
- الداني، ع، (1401هـ) التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي بيروت
- السعدي، ع، (1424هـ) أثر الدلالة النحوية واللغوية، د، ط.
- سيبويه، ع، (1988م) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون.
- شاهين، ع، (1995م) تاريخ القرآن، مطبعة السعادة.
- الفارسي، ع، (1313هـ) الحجة في القراءات، تحقيق: بدر الين فهوجي، وبشير حويجاني، دار المأمون دمشق، ط2.
- القاضي، ع، (1955م) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مطبعة مصطفى البابي
- الأشموني، ع، (1993م) دار مكتبة الإيمان .
- ابن الجوزي، ف، (د، ت) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، ط1، دمشق.
- الدجوي، ق، وقمحاوي، م، (د، ت) فلائذ الفكر في
- ابن الجزري، م، (1351هـ) غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة الخانجي مصر.
- ابن طالب، م، (1401هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان.
- مكّي، م، (1405هـ) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، ط 2، دار مؤسسة الرسالة بيروت.
- الذهبي، م، (1404هـ) معرفة القراء الكبار، دار الرسالة، بيروت، ط1.
- الشيرازي، م، (1414هـ) الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر الكبيسي، جدة، ط1
- عقيل، م، (1409هـ) شرح على ألفية ابن مالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.
- الفلانسي، م، (1404هـ) إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق: عمر الكبيسي ط4.
- الفراء، م، (د، ت) معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار وآخرين، الدار المصرية للترجمة.
- الغلاييني، م، (1426هـ) جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، دار الحديث

- مكّي، م، (د،ت) التبصرة في القراءات، لمكي ، صححه، محمد غوث، الدار السلفية الهندية.
- الأنصاري، ه، (2009م) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين دار الطلائع القاهرة مصر.
- الحموي، ي، (1936م) معجم الأدباء، مراجعة وزارة المعارف، مطبعة دار الم، 1988مأمون، القاهرة.
- الأتابكي، ي، (د،ت) النجوم الزاهرة في معرفة ملوك مصر والقاهرة، مصور عن دار الكتب المصرية.